مياه لبنانية مهربة غير صالحة للشرب تباع في أسواق اللاذقية

| عبير سمير محمود

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية أحمد نجم، لـ«الوطن»، تنظيم ٥٥ ضبطاً تموينياً في عمليات بيع المياه المعدنية المهربة، مشيراً إلى أن المياه المصادرة ذات مصدر لبناني.

وأوضح نجم أنه وبعد سحب عينات من عدة عبوات من المياه المهربة تبيّن أنها غير صالحة للشرب ولا تحمل صفة «معدنية»، لافتاً إلى أن العينات بيّنت مخالفة المياه للمواصفات القياسية السورية، إضافة إلى وجود رمال وإشنيات فيها.

وأكد مدير التجارة الداخلية أن دوريات المديرية عملت على مصادرة الكميات كافة في أسواق المحافظة، مدينة وريفاً، مبيناً أنه تمت إحالة جميع المخالفين على القضاء المختص لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وعن مبيع هذه المياه في أكشاك جامعة تشرين، شدد نجم على مراقبة جميع محال بيع المياه المعدنية، مؤكداً مصادرة كل كميات المياه المغشوشة بشكل كامل من أسواق المحافظة ومن جميع المحال التي عرضتها للبيع سواء في الجامعة أم غيرها ومنها ما تمت مصادرته قبل نحو شهرين.

بدوره أكد مصدر طبي في مديرية الصحة في اللاذقية لـ«الوطن»، عدم تسجيل أي حالة تسمم خلال الأيام الماضية، نافياً وجود أي مراجعة لأي من مشافي المديرية بدعوى التسمم سواء بالمياه المعدنية أم غيرها.

وخلال الفترة الماضية اشتكى عدد من مواطني اللاذقية من فقدان المياه المعدنية ذات الصناعة المحلية من أسواق اللاذقية، مشيرين إلى أن وجود المياه المهربة –ومنها من دون بطاقة مواصفة «لصاقة» حتى لا يتم التعرف إلى مصدرها وتاريخ صلاحيتها– وبأسعار أرخص من المحلية المعروفة بارتفاع أسعارها، ما جعل الأخيرة شبه مفقودة خلال الشهرين الماضيين، متسائلين عن المسؤول عن التلاعب بحياة المواطنين من خلال بيعهم مياهاً ملوثة بلا أي رادع أخلاقي، كما ذكروا؟

الحكومة من حلب: لا وداعاً بل لقاء

مخطط تنظيمي في حلب بشكل عصري

➤ اقتراح إنشاء شركة باسم مجلس مدينة حلب ➤ زيادة الرواتب القادمة للتربية والتعليم ➤ نظام حوافز للإعلاميين

| حلب - خالد زنكلو - قصي محمد

في اليوم الثالث للحكومة في حلب زار رئيس مجلس الوزراء عماد خميس ووزير الإعلام المركز الإذاعي والتلفزيوني في جامعة حلب، والذي يعتبر مقراً مؤقتاً ريثما يتم تجهيز المركز الإذاعي الجديد في حي الإذاعة.

واستمع خميس خلال زيارته للمركز من الإعلاميين لهمومهم ومطالبهم، وأدلى بتصريح قال فيه: «يهمنا الإعلام كقوة للدولة وكسلاح لها، ونريد رؤية شاملة لعمل المؤسسات الإعلامية، وسنعيد البنية التحتية للإعلام في حلب وسنضع حاجتنا من البنية البشرية لتغطية نشاط حلب بشكل كامل، وتأهيل الكادر البشري عبر إجراء دورات وتوظيف من يخدم البلد، وأنا جاهز لتأمين مستلزمات العمل وتقنياته».

وقال: «نحن ملتزمون ليكون واقع حلب بشكل أفضل».

وبعد استماع رئيس مجلس الوزراء لمطالب الإعلاميين، أمهل وزير الإعلام لتقديم رؤى كاملة، ليوضح الوزير أن المذكرة والدراسة جاهزة لذلك.

وأشار خميس إلى أن هناك أولويات للإعلام لأن البلد خارجة من حرب «والإعلام في مقدمة الأولويات»، وزف بشرى ستتحقق للإعلاميين في الأيام القادمة وهي الموافقة على نظام الحوافز الذي قدمته وزارة الإعلام.

ثم زار رئيس الحكومة جامعة حلب وحضر اجتماع مجلس الجامعة، وأشاد خلال الاجتماع بجامعة حلب الصرح الحضاري الذي ساهم في بناء سورية وكان الأعرق في العالم، ويجب أن يعود كما كان. وكشف أن التعليم حظي بنسبة أكثر من كل مرة من الموازنة العامة للعام القادم، وأمهل الجامعات الحكومية الست ١٥ يوماً لتقديم رؤى لتطويرها وبرنامج زمني ومادي لتنفيذ الرؤى. وأضاف: «جامعة حلب التي تضم ٧٠ ألف طالب أمانة في أعناقكم، ماذا تريد جامعة حلب لتكون أفضل الجامعات، أريد اقتراحات ومذكرات في هذا المجال»؟.

وجدد تأكيده بتحسين معيشة أساتذة الجامعة بالتدريج وبحسب الأولويات: «فبعد زيادة رواتب العسكريين، سنزيد رواتب قطاعات التربية والتعليم فالقضاء لإراحتها مادياً بشكل أفضل».

واستمع إلى طروحات أعضاء مجلس الجامعة والتي تركزت حول ضرورة تبني فكرة التعليم المسائي وإضافتها إلى أجندة وزارة التعليم العالي في العام الدراسي القادم لتحسين وضع أساتذة الجامعة، وتعيين خريجي كلية التمريض في المشافي الحكومية أسوة بخريجي كليات الهندسة وإقامة مسابقات لزيادة الكوادر البشرية من مدرسين وموظفين في كليات الجامعة التي تعاني كلياتها من نقص كبير منهم لدرجة أن عميد إحدى الكليات يعطي ١١ مقرراً للطلاب!.

بعد ذلك، زار عماد خميس مبنى المركز الإذاعي والتلفزيوني الجديد الذي يحتاج إلى إعادة تأهيل، وتفقد أعمال ترميم جسر الحج الذي شارف على الانتهاء على طريق الدائري الجنوبي والذي يحل مشكلة المواصلات في المناطق المحيطة به.

هذا وترأس خميس اجتماعاً في مبنى محافظة حلب مساء الأحد، بمشاركة عدد من الوزراء للبحث في المخطط التنظيمي للمدينة والمخططات التفصيلية للمناطق وما تم إنجازه في هذا المجال وتذليل العقبات التي تعوق العمل.

وأكد خميس ضرورة الإسراع بإنجاز المخطط بنوعية عالية وفق برنامج زمني محدد وإصدار المخطط التفصيلي لمنطقة أو منطقتين بشكل أولي والإعلان عنهما وتجزئة المناطق العقارية ضمن المخطط التنظيمي ومعالجة العشوائيات بشكل نهائي.

وأشار خلال الاجتماع إلى أهمية وضع أولويات لتحديد مناطق لدراستها في المخطط التنظيمي وفق حاجة القطاعات الاستراتيجية، ودور نقابة المهندسين في التقييم الإنشائي للمباني الحكومية والخاصة حفاظا على السلامة الإنشائية.

وأوضح خميس ضرورة إنجاز المخطط التنظيمي لمدينة حلب بشكل عصري يلبي المرحلة الراهنة كونه يمثل الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة في حلب، مبينا أن إنجاز المخطط بالشكل المطلوب يؤدي إلى إحداث جذب سياحي واقتصادي واستثماري للمدينة، مشيرا إلى أهمية الانتهاء من وضع الخطوط الرئيسية للمخطط في الأشهر الأولى من العام القادم.

كما ناقش خميس والوزراء السبل الكفيلة بالاستثمار الأمثل لأملاك مجلس مدينة حلب وضرورة البدء فورا بتأهيل مناطق حلب القديمة وخاصة الأسواق بنوعية عالية في العمل والدقة والإشراف للحفاظ على خصوصية المدينة القديمة من النواحي كافة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكّد وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس أنّ هدف الاجتماع البحث في آلية تنفيذ المخطط التنظيمي المسبق الذي تم عرضه والتصديق عليه الشهر الخامس من هذا العام، والذي شاركت به عدّة جهات وفعالية حلب.

مبيناً أنّ المقصود من المخطط التنظيمي أن يكون قاطرة نمو، ولكن بعد أن يصدق عليه، يأتي دور الدراسات التفصيلية لكل منطقة من المناطق، وهو ما تم التركيز عليه، موضحاً أنّه تم استعراض ٦ مناطق بشكل مباشر بدراسات تفصيلية والهدف منه وضع برنامج زمني لكل الجهات العاملة في هذا المجال حتى يكون هناك توازن في دراسة المخطط التفصيلي، بحيث لا يتيح لأشخاص أن يعمروا خارج المخطط التنظيمي ويجب أن نفكر في المناطق التي يتحقق فيها كل المصالح لأبناء حلب.

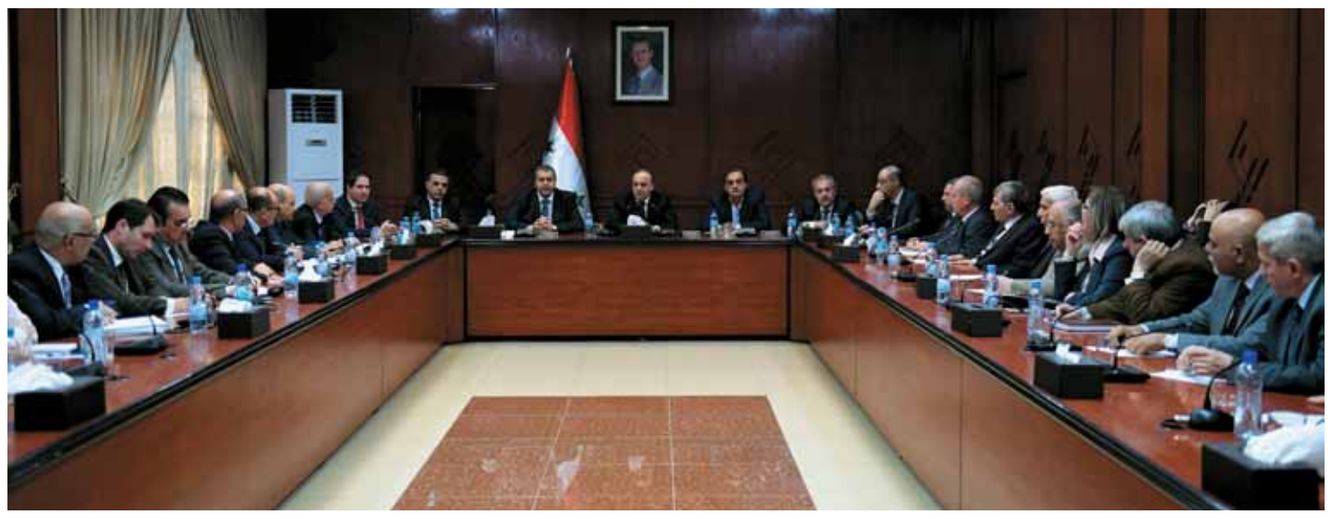

وأشار عرنوس إلى أنّه تم تكليف لجنة الدراسات ونقابة المهندسين والجامعة بتوزيع هذا العمل لأن أي منطقة في الدراسات التفصيلية تحتاج إلى ٦ أشهر تقريباً لاستلامها وإعلانها، وبالتالي إدخال ٣ فرق للإسراع فيها ليكون المخطط التنظيمي ملبياً لاحتياجات أهالي حلب.

ولفت إلى أنّه سيتم تقسيم مناطق السكن العشوائي إلى مناطق مصغرة لأن تكاليف البناء اليوم مرتفعة إذ لا بد من تقسيمها كمنطقة الحيدرية التي طرحت على ثلاث مناطق لتتيح لأي مستثمر الدخول إليها، مضيفاً: المناطق الأكبر سيتم تقسيمها أيضاً، لأن المطور هو من سيؤمن الخدمات اللازمة للمجتمع مثل المشافي والمدارس والحدائق والملاعب وهو ما يسهل سرعة التنفيذ.

من جانبه دعا وزير السياحة بشر يازجي خلال الاجتماع إلى ضرورة إنشاء شركة باسم مجلس مدينة حلب لمتابعة تسهيل العمل، مشيراً إلى ضرورة أن يترك للمستثمر أولوية الأخذ بنموذج السكن الذي يريده.

وبين مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة حلب شادي شرف الدين أن المخطط التنظيمي يلبي حاجة المواطنين وعملية إعادة الإعمار وتدعيم العجلة الاستثمارية والاقتصادية في النواحي الصناعية والتجارية والخدمية، لافتا إلى أن المخطط يحتاج إلى إعداد دراسات تفصيلية تم العمل عليها خلال المرحلة السابقة كما تم وضع خطة أولويات للدراسة والمباشرة بالتنفيذ على أرض الواقع من تأمين للخدمات وتأهيل البنى التحتية وفتح للشوارع.

بدوره أكد مدير فرع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية في المنطقتين الشمالية والشرقية نضال الخليل أنه جرى دعوة فريق العمل للإسراع بإنجاز الدراسات وتنفيذ الخطة وعمليات إعادة التأهيل للمشاريع السكنية وفتح مناطق جديدة ومتابعة دراسة بعض الضواحي السكنية في حلب مثل الضاحية العمالية في الشيخ زيات في المدينة الصناعية إضافة إلى مشروع مدينة للمعارض في مدينة الشيخ نجار الصناعية بمساحة ٢٠ هكتاراً ودراسة وتنظيم عدد من مناطق المخالفات والتوسع السكني في حلب.

ولفت الخليل إلى أنه تم تخصيص مبلغ ٥ مليارات ليرة من الموازنة العامة قابلة للزيادة لدعم المشاريع السكنية ودراسات البنى التحتية وتحسين الواقع الخدمي والإسكاني في مدينة حلب.

موعد: فلتان أمني في السويداء وأسبوعياً تحدث حالة خطف

نواب طالبوا بالإسراع في جدولة قروض الفلاحين وآخرون أكدوا أن المقترح جاهز

| محمد منار حميجو

تميزت جلسة مجلس الشعب اليوم بالهدوء وغاب عنها الوزراء لليوم الثاني على التوالي نتيجة زيارة الحكومة لمحافظة حلب فاقتصرت على الاستماع إلى تقارير اللجان حول بعض مشروعات القوانين وإحالتها على اللجان المختصة لدراستها بعدما تمت الموافقة عليها دستورياً.

وأثار العديد من النواب قضايا مختلفة تحت القبة فكان أبرزها قضية جدولة الديون الخاصة بالفلاحين وخصوصاً أن الموسم الزراعي اقترب، فأكد النائب عبود الشواخ أن هناك تأخراً كبيراً في هذا الموضوع.

وفي مداخلة له أضاف الشواخ: بدأت التحضيرات للموسم الزراعي سواء القمح أم غيره وفي حال عدم وجود جدولة فإنه لا تمويل.

وأثار الشواخ قضية أجور الطيران الداخلية بأنها مرتفعة لدرجة أن الراكب يدفع نحو ١٠٠ ألف ليرة ذهاباً وإياباً، مشدداً على ضرورة إعادة النظر في هذه القضية لأنها مكلفة.

وأيده زميله موعد ناصر حول جدولة ديون الفلاحين، معتبراً أنها حاجة ملحة وضرورية للمزارعين في البلاد.

وأثار ناصر مسألة الأمن في محافظة السويداء بقوله: في المحافظة لا نسأل عن الأسعار وتوافر المادة من عدمها بل أصبحنا نسأل عن الحالة الأمنية والفلتان الأمني وتكرر حالة الخطف المؤدي للقتل أو طلب الفدية التي تتجاوز عشرات الملايين.

وأكد ناصر أنه لا يمضي أسبوع إلا هناك حالة أو حالتا خطف، مضيفاً: بتنا نخشى أن نغادر القرية إلى أخرى والكل يتفرج، نحن نحتاج إلى عودة هيبة الدولة إلى شوارعنا وإنه يجب أن نقتدي بكلمة السيد الرئيس بشار الأسد أن المسؤول الذي يستخدم الحراسة لا يعطي أماناً للآخرين.

وأيدته بذلك زميلته عايدة عريج حول القضية الأمنية في المحافظة، مشيرة أيضاً إلى موضوع ارتفاع الأسعار التي أصبحت مقلقة وخصوصاً بعدما تم فتح معبر نصيب الحدودي مع الأردن والتفاؤل الذي ساد الموقف بانخفاض الأسعار نحو الأسفل إلا أنها ارتفعت نحو الأعلى.

وتساءلت عريج: هل من الممكن أن تبقى الحكومة تصدر الخضراوات والفواكه على الغالب من دون أن تحسب حصة السوق المحلية من هذه المواد؟!

وكشف النائب ماهر معوض أن رئيس اتحاد الفلاحين أخبره برفع مقترح بجدولة القروض وإسقاط الفوائد والالتزامات المترتبة على الفلاحين لمدة ١٠ سنوات، وهذا ما أكده زميله خالد خزعل وأنه سيرد إلى مجلس الشعب لإصداره بقانون.

> الشواخ: أجور الطيران الداخلية مرتفعة والراكب يدفع ١٠٠ ألف ليرة ذهاباً وإيابا

كل رسمي جداً

مجلس المدينة يقوم بجولات على محالّ اللحوم للتحقق من ختم المسلخ

إلى صحيفة «الوطن»
إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بعددها رقم (٢٩٩٧) تاريخ ٣ / ١٠ / ٢٠١٨
بعنوان: الذبح خارج المسلخ البلدي في طرطوس والشروط الصحية غائبة
ووفق مطالعة مديرية المهن والشؤون الصحية لدينا فإننا نبين ما يلي:
يتم الذبح في المسلخ البلدي كما يتم الإشراف على الذبائح من طبيب مشرف دائم وذلك مع التشديد على الإجراءات والشروط الصحية بشكل دقيق.
وعما يتعلق بالمعوقات التي تعوق العمل في المسلخ البلدي فهي الحاجة إلى سيارتي نقل صغيرتين ومغلقتين لنقل الذبائح من المسلخ إلى المدينة وهو مطلب قديم ومتكرر.
إن القصابين الذين يذبحون خارج المسلخ البلدي وعلى الأغلب في مسلخ الشيخ سعد الذي لا تتوافر فيه سيارة خاصة لنقل اللحوم وإنما تكون محاولة منهم للتهرب من التدقيق على الشروط الصحية الموجودة في المسلخ البلدي.
وإن عمل المسلخ البلدي تتم متابعته من دائرة الرقابة الصحية في مجلس المدينة حيث لجنة تقوم بجولات دورية على محالّ اللحوم للتحقق من ختم المسلخ والشروط الصحية لبيع اللحوم وحفظها ويتم تنظيم تقارير دورية بالأعمال المنجزة من هذه اللجنة.

رئيس المكتب التنفيذي لمجلس مدينة طرطوس
القاضي محمد خالد زين